

تقرير

جورج شاهين

بعد 13 شهراً من الشغور ولدت حكومة "معاً للإنقاذ"
هكذا عاد ميقاتي إلى السرايا بعد تجربتي 2005 و2011

بفارق 13 صوتاً نال الرئيس نجيب ميقاتي 72 صوتاً نيابياً لتكليفه تشكيل الحكومة الجديدة في 26 تموز من أصل 118 هو العدد القانوني لأعضاء مجلس النواب، في وقت حظيت حكومة "معاً للإنقاذ" عند تشكيلها بثقة 85 نائباً من أصل 100 شاركوا في جلسة الثقة في 20 أيلول 2021



جلسة مجلس النواب لنيل الثقة.

ميقاتي ليشكل المسودة الأولى التي ترجمت سلسلة التفاهات التي نمت على هامش الاتصالات التي واكبت عملية التأليف تحت مظلة المبادرة الفرنسية وما قالت به خارطة الطريق إلى التعافي والانقاذ. فانجزته في ثلاث جلسات وفي أقل من أربعة أيام، قبل أن تعقد الجلسة الخاصة (17 أيلول 2021) التي انتهت باقرار صيغته النهائية.

من هذه المحطة، انتقل المشهد الحكومي من قصر بعبدا إلى قصر اللانيسكو المقر الموقت للمجلس النيابي منذ انتشار جائحة كورونا من أجل اتمام آخر المراحل الدستورية لولادة حكومة مكتملة المواصفات. فعقدت جلسة الثقة متأخرة ساعة كاملة بسبب عطل كهربائي أوقف المولد الخاص بالقصر عن العمل. وعلى

مدى جولتين، ظهرا ومساء 20 أيلول 2021 انتهت بإعلان رئيس مجلس النواب نبيه بري بأن الحكومة نالت ثقة المجلس النيابي بـ85 صوتاً و15 صوتاً لا ثقة، بعد جلسة تحدث فيها على مدى 7 ساعات 20 نائباً، بالإضافة إلى رئيس الحكومة عند تلاوته البيان الوزاري وفي رده النهائي على المدخلات النيابية.

هكذا عاد الرئيس ميقاتي إلى السرايا رئيساً للحكومة، للمرة الثالثة بعد تجربتي العامين 2005 و2011 متنبياً في البيان الوزاري (من 9 صفحات فولسكاب)، وعاقدا النية على بت الإصلاحات المتفق عليها في مواجهة آثار الازمات المتناسلة والمتعددة التي شملت مختلف وجوه حياة اللبنانيين، ومتعهداً بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها مطلع أيار من العام المقبل، وإعادة ترميم علاقات لبنان العربية والخارجية، واستعادة الأدوار التي كان يلعبها وسط الكثير من المخاوف التي يمكن أن ترافق مثل هذه التعهدات.

فالجميع يدركون أنه يجب على لبنان أن يقوم بما يلزم لتوفير الأجواء الداخلية التي ستسمح للحكومة بملاقاة الجهود والوعود الدولية لمساعدته فور إطلاق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وتوفير الظروف التي ستسمح باستئنافها في أسرع وقت ممكن على وقع التحضيرات لتشكيل وفد لبنان إلى هذه المفاوضات.

الآخرة على التشكيلة فولدت المراسيم الثلاثة في حضور رئيس مجلس النواب نبيه بري عصر ذلك اليوم. وما هي أيام للمّ شمل الوزراء، حتى انطلقت الحكومة بالخطوات الدستورية والحكومية، فكانت الصورة التذكارية على الدرج التقليدي في حديقة القصر الخلفية، اعقبها الجلسة الأولى (13 أيلول الماضي) التي انتهت إلى تشكيل اللجنة الوزارية المكلفة وضع البيان الوزاري، فانجزته استناداً إلى مشروع أولي وضعه فريق

مطلب الرئيس المكلف واصراره على نيل ثقة كتلة "لبنان القوي" للحكومة بعد مشاركة رئيسها في اختيار الوزراء الذين شكل التفاهم على اسمائهم وتوزيع الحقائق الثلاث مؤشرات جدية لتوليد الحكومة بين ساعة وأخرى. قبيل اللقاء الرابع عشر بين الرئيسين عون وميقاتي الذي عقد في بعبدا (10 أيلول 2021) كانت الطبخة الحكومية قد نضجت قبل ليلة واحدة من موعده. فتلاحقت الاتصالات لحماية التفاهات الآخرة، ولوضع اللمسات



الرئيس نجيب ميقاتي يدي بالبيان الوزاري.

ثلاثية حقائق الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والطاقة اثر تمسك عون بحقيبي الاقتصاد والشؤون الاجتماعية بعد حسم الطاقة من حصته لأسباب مختلفة، وهو ما أدى إلى تجميد الوساطات الداخلية.

تزامناً، كانت خلية الازمة الفرنسية على خط المفاوضات الحكومية ووسعت من نطاق مفاوضاتها لتشمل العاصمة الإيرانية ترجمة لاجتماعات عقدت بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ووزير خارجية إيران حسين أمير عبد اللهيان على هامش قمة بغداد (28 آب 2021) التي رعى فيها ماكرون لقاء لرؤساء وممثلي دول جوار العراق، جمع وزيرى خارجية السعودية وإيران وممثلين عن الأردن ومصر تناول خلالها ملف تشكيل الحكومة اللبنانية، وخصوصاً في اللقاء المنفرد بين ماكرون وعبد اللهيان، سعياً وراء دعم إيراني من أجل الاسراع في تشكيل الحكومة اللبنانية لمواجهة الانهيارات المتوقعة على أكثر من مستوى.

على هذه الخلفيات، وبعد تلمس الفرنسيين لأهمية التفاهم المحقق مع الإيرانيين، وعلى وقع دعم اميركي وغربي وعربي تلقته باريس لتسهيل ولادة الحكومة الجديدة، سارع أعضاء فريق الازمة الفرنسية إلى الانخراط في حركة الاتصالات اليومية مع رئاسة الجمهورية والرئيس المكلف وفريق عملهما. كما انضم صهر شقيق الرئيس ميقاتي قنصل لبنان في مونت كارلو مصطفى الصلح إلى فريق الوسطاء بالتنسيق مع فريق ماكرون. وهو ما قاد إلى اتصالات مباشرة مع صديقه رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل من أجل حلحلة العقد الآخرة في شأن الحقائق الثلاث وقضايا أخرى ارتبط التفاهم في شأنها بالتركيبة الآخرة للحكومة. وطرح على طاولة المفاوضات

مرة انتهت الآخرة منها إلى اصدار المراسيم الثلاثة التي تترجم المرحلة الدستورية. الأولى والثاني نيط برئيس الجمهورية وحيداً مهمة توقيع مرسومي قبول استقالة الحكومة السابقة وتسمية الرئيس الجديد لها استناداً إلى نتائج الاستشارات النيابية الملزمة، وليوقعان مع المرسوم الثالث الخاص بالتشكيلة الحكومية كاملة بعد اسقاط الاسماء على الحقائق وتوزيع المهام على اعضائها.

بعد اللقاء الثالث عشر بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف (16 آب 2021)، جمدت اللقاءات المباشرة بينهما في اعقاب تشكيلة متكاملة قدمها ميقاتي إلى رئيس الجمهورية اخضعها عون لسلسلة من الملاحظات التي طالوت كيفية توزيع الحقائق السيادية والخدماتية التي ارتفع عددها بفعل الازمة الناشئة، معتبراً أنها ما زالت تفتقد إلى التوازن المطلوب ولا تحترم كامل المعايير التي وضعها، وهو ما دفع إلى تكثيف حركة الوساطات.

لذلك قام المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم بزيارات مكوكية بين بعبدا ومبنى البلاطينيوم حيث يقطن ميقاتي، حاملاً مجموعة من الاسماء الجديدة والاقتراحات بتبادل محدود للحقائق لا يؤثر لا على مبدأ المناصفة ولا على التوزيعية المذهبية للحقائق والوزراء، لكنها تجري تبديلاً طوعياً للحقائق بين عون وميقاتي بعدما سقطت بشكل مبكر عملية إعادة توزيع اوسع للحقائق طالوت حصصاً لأطراف حزبية وقيادية أخرى، لكنها اجهضت في مهدها.

انطلاقاً من الواقع المستجد، نجح اللواء ابراهيم في حصر العملية بتبادل محدود بين حصتي عون وميقاتي، من دون أن تطاول التغييرات حصص الأطراف الآخرين، وشملت

بعد 13 شهراً من الشغور الحكومي احتسبت من تاريخ استقالة حكومة "مواجهة التحديات" (10 آب 2020)، نجحت المحاولة الثالثة التي تولاهها الرئيس نجيب ميقاتي لتشكيل الحكومة العتيدة، وانطلقت بكامل مواصفاتها الدستورية والسياسية مهامها مثقلة بالبرامج والتحديات المختلفة على جميع المستويات من دون استثناء، في مسعى لإخراج البلاد من أسوأ أزمة تعيشها منذ الاستقلال حتى اليوم. مهما تعددت اسبابها والظروف التي قادت إليها، فقد عدها العالم الازمة الثالثة عالمياً منذ بداية القرن الماضي قياساً بما تركه تفجير مرفأ بيروت في 4 آب 2020 من تداعيات اضيفت رافقتها من نتائج خطيرة مست حياة اللبنانيين بمختلف وجوهها.

على هذه الخلفيات يمكن القول ان البلاد دخلت مرحلة جديدة، وطويت مرحلة تصريف الاعمال الضيقة التي غيبت السلطة التنفيذية عن مهامها الكبرى، وانطلقت في ورشة عمل يفترض بان لا تكون مسبوقة من قبل، في مرحلة باتت مفتوحة على شتى الاحتمالات قياساً بحجم الاستحقاقات المقبلة وما يمكن ان تستدعيها من وسائل المعالجة.

فبعد 44 يوماً على مهمة التكليف ولدت حكومة "معاً للإنقاذ"، ودخلت البلاد أجواء جديدة بنيت عليها رهانات متعددة. فالتحالفات التي قادت إلى ولادتها جمعت أكثرية نيابية من حولها في مهلة عدت الأقصر بين مرحلتى التكليف والتأليف. وهي عبرت بإيامها الـ45 بالتنسيق والتعاون بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والرئيس المكلف نجيب ميقاتي على اعتبار انهما الطرفان المكلفان دستورياً بتشكيل الحكومة. فالتقيا 14